القاهرة فى : ٢٠٢٣/٠٣/٠١

السادة / البورصة المصرية - قطاع الإفصاح

البورصة المصرية

تحية طيبة ...وبعـــد ،،،

إلحاقاً لخطابنا المؤرخ ٢٠٢٣/٢/١٤ نتشـرف بأن نرفق لسـيادتكم تقرير مراقـب الحسـابات بالجهاز المركزى للمحاسـبات عن الفحص المحدود للقوائم المالية عن الفترة المالية المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

وتفضلـــــوا بقبول وافر التحية ،،،

مدير عام الموازنة

ومسئول العلاقات مع المستثمرين

محاسب / محسن محمد عمر النادى

البورصة المصرية
قطاع الافصاح
التاريخ
٢٠٠ / /

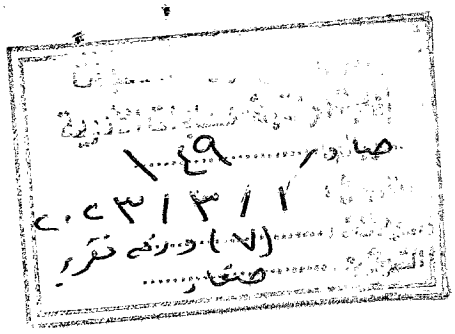

الجهاز المركزي للمحاسبـــات

إدارة مراقبة حسابات الأدوية

السيدة الدكتورة / العضـــو المنتدب التنفيذي
الشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية

تحية طيبة وبعد ،،،

نتشـــرف بأن نرفق لسيادتكم طيه تقرير عن الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة عن الفترة المنتهية فى ٢٠٢٢/١٢/٣١.

برجاء التكرم باتخاذ اللازم والإفادة .

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الإحترام ،،،

وكيل الوزارة
قائم بأعمال مدير الإدارة

(محاسب / أشرف محمد عبدالفتاح)

تحريراً في ٢٠٢٣/٣/١

س

تـــقـــريـــر
الفحص المحدود للقوائم المالية للشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١

إلى السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية (ش . م.م).

المقدمـــــــة

قمنا بأعمال الفحص المحدود لقائمة المركز المالي المرفقة للشركة العربية للأدوية والصناعات الكيماوية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ وكذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق الملكية والتدفقات النقدية المتعلقة بها عن الستة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ ، وملخصا للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية هذه والعرض العادل والواضح لها طبقا لمعايير المحاسبة المصرية وتنحصر مسئوليتنا في إبداء استنتاج على القوائم المالية الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها .

نطـــاق الفحص المحدود

قمنا بفحصنا المحدود طبقا للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ، ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية ، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود.

ويقل الفحص المحدود جوهريا في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقا لمعايير المراجعة المصرية وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية المراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية .

اساس ابداء استنتاج متحفظ :-

بلغ رصيد مشروعات تحت التنفيذ في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ١٢٢ مليون جنيه وقد تبين ما يلي :-

- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشأن وجود تأخير في تنفيذ اعمال بعض المشروعات بالشركه وعدم الانتهاء منها حتي تاريخه مما له الاثر علي ضياع الفرصه البديله واموال الشركه وكذا تكبد الشركة لزيادة في فروق أسعار العملة نظرا لزيادة الأسعار بناء علي طلب المقاولين وطول فترات تنفيذ المشروع وكذا زيادة نسبه الإشراف علي المشروعات وذلك كما يلي :-

١. بالنسبة لمشروع شركه بروتيكشن للمقاولات لتطوير خطي الاشربه لم يتم تنفيذ أعمال منذ تاريخ التعاقد في ٢٠٢١/٤ سوى نسبه ١٢,١٥٪ بنحو ٨,٥ مليون جنيه من اجمالى قيمه العمليه بعد الزيادة البالغة بنحو٧٣,٥ مليون جنيه (بعد الضرائب) والتى تمت بموجب ملحق العقد المبرم

بتاريخ ٢٠٢٢/١٢/٢٥ وسداد دفعه مقدمه بمبلغ ٨,٢ مليون جنيه تحت حساب عمليه تطوير الاشربه حيث بلغ إجمالى المسدد في ٢٠٢٢/١٢/٣١نحو ١٢,٦ مليون جنيه علما بأنه حتي تاريخه لم يتم الانتهاء من فتح الاعتماد الخاص بباقي قيمه خطي الاشربه والبالغ قيمته ٢٥٣٨٧٥٠ يورو تمثل ٧٥٪ من قيمه امر الشراء وذلك بما يعادل ٥٢ مليون جنيه تم تحويلها من حساب الشركة الي شركه الجمهوريه في ٢٠٢٢/٥ وذلك بالرغم من وجود عده استعجالات من شركه الجمهورية لبنك الكويت الوطني لسرعه التواصل مع البنك المركزي لفتح الاعتماد .

يتعين اتخاذ اللازم و العمل على سرعه تنفيذ المشروعات المشار اليها والانتهاء منها مع ضروره الزام المقاولين علي تنفيذ بنود العقود المبرمه معهم حفاظا علي حقوق واموال الشركه في ظل الزياده المستمره في الاسعار .

- تضمنت مبيعات الفتره قيم بعض فواتير تصدير لم يتم تسليمها للعملاء حتى ٣١-١٢-٢٠٢٢ بلغ ما امكن حصره منها نحو ٦,٤٤٥ مليون جنيه بالمخالفة للفقرة رقم (٣١) من معيار المحاسبة المصرى رقم (٤٨) "الإيراد من العقود مع العملاء"، وتجدر الإشارة فى هذا الشأن إلى قيام إدارة الشركة بتحميل تكلفة هذه المبيعات ضمن تكلفة البضاعة المباعة بالمخالفة للفقرة رقم (٣٤) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢) "المخزون".

يتعين حصر كافة الحالات المماثلة وإجراء التسويات اللازمة فى ضوء الأحكام المشار إليها .

- ما زالت ملاحظتنا قائمة بشأن تحميل مصروفات وتعويضات وغرامات الفترة بقيم تقديريه بلغت نحو ٥,٣٤ مليون جنيه بالمخالفة لمبدأ الاستحقاق طبقا لإطار وعرض القوائم المالية الواردة بمعايير المحاسبة المصرية ومن أمثله ذلك ما يلي :-
  - نحو ٢,٣١٨ مليون يمثل نصيب الفتره المقدر صرفه كمكافاة لاشهر (الميزانيه ورمضان المعظم وعيد الفطر للعام ٢٠٢٢/٢٠٢٣)
  - نحو ٤٥٠ الف جنيه تمثل نصيب الفتره من المقدر صرفه لمنحه شهر رمضان المعظم
  - نحو ١,٩ مليون جنيه تمثل نصيب الفتره من الدمغه الطبيه والمقدره علي اساس المبيعات والدمغه في ٢٠٢٢/٦/٣٠ وليس الدمغه علي مبيعات ٢٠٢٢/٩/٣٠ الفعليه
  - نحو ٣٠٠ الف جنيه تمثل نصيب الفتره من قيمه الغرامه المقدره والمتوقعه من الشركه لمصريه للادويه
  - نحو ٣٧٥ الف جنيه تمثل نصيب الفتره المقدره من انتقالات البيع والدعايه

يتعين اتخاذ اللازم ودراسه ما سبق نحو الالتزام بالمعايير المشار اليها .

الاستنتاج المتحفظ:-

في ضوء فحصنا المحدود وفي ماعدا تأثير ما ورد بالفقرات السابقه لم ينم الي علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم الماليه الدوريه لاتعبر بعداله ووضوح في جميع جوانبها الهامه عن المركز المالي في

٢٠٢٢/١٢/٣٠ وعن ادائها المالي وتدفقاتها النقديه عن الثلاثه اشهر المنتهيه في ذلك التاريخ طبقا لمعايير المحاسبة المصريه .

مع عدم اعتبار ذلك تحفظاً:

- بلغ المنصرف كأتعاب للاستشاري الهندسي المشرف علي مشروع عمليه تطوير الاشربه مبلغ ١,١مليون جنيه بعد الضريبه من اجمالي اتعاب نحو ١,٩ مليون جنيه نتيجه زياده الاسعار وزياده اجمالي العمليه وبما يمثل ٥٨٪ بينما الاعمال المنفذه طبقا لمستخلصات المقاول حتي ٢٠٢٢/١٢ نحو ٨,٥ مليون جنيه يستحق عنها اتعاب طبقا للتعاقد بنسبه ٢٪ بنحو ١٧٠الف جنيه فقط وبالتالي تم صرف مبالغ دون وجه حق عن اعمال لم تنفذ.
- لم يتم الانتهاء من مشروع E.R.P المبرم مع الشركه القابضه حتي تاريخه البالغ قيمته نحو ١١,٢ مليون جنيه بالرغم من سداد نحو ٤,٦٦ مليون جنيه للشركه القابضه وبنسبه سداد ٤١,٥٪ من قيمه التعاقد ولم نقف علي نسبه انجازه او تقرير الاستشاري .

يتعين اتخاذ اللازم والعمل على سرعة تنفيذ المشروعات المشار اليها مع العمل على رد المبالغ المنصرفه للاستشاري المشار اليها بدون وجه حق

- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشأن تضمين مخزن الشرابيةوبعض الأقسام الإنتاجية بالشركة العديد من الأصول المتوقفة والأصول المتاحة للبيع بتكلفة نحو ١٣,٣ مليون جنيه منها:-

- خط تعبئة الأشربة (الكينج) والتانكات الخاصة بها الصادر لها قرار جمعية عمومية ببيعها في ٢٠٢١/٣/٢٨ بتكلفة قيمتها (نحو ٣,٤ مليون جنيه) ولم يتم بيعها حتى تاريخه
- أصول والآت متوقفة معظمها مهلكة دفترياً بالكامل بنحو ٩,٩ مليون جنيه

يتعين اتخاذ اللازم تجاه تلك الاصول واستغلال الأصول المتوقفة والمتاحة للبيع الاستغلال الأمثل بما يعود بالمنفعة على الشركة

- ظهر رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٢/١٢/٣١بمبلغ نحو ٤٠,٥مليون جنيه وقد تبين ما يلي:-

- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشأن تضمين حساب التكوين الاستثماري بنحو٦٠٠,٥ الف جنيها قيمه اعمال تكييف بمنطقه البودرات بإذن صرف رقم ٨٣٧ بتاريخ ٢٠١١/٥/٣١ تخص اعمال تكييف بقسم البودرات والذي تم ايقافه. بالرغم من رد الشركه علي تقاريرنا السابقة بانه جاري اجراء الدراسه اللازمه وتجهيزه للاستخدام في اعمال بيع او التطوير الامر الذي لم يتم بعد.

يتعين الدراسه والعمل علي الاستفاده به واجراء التسويات اللازمه بشانه ومراعاه اثر ذلك علي الحسابات المختصه

- تضمين نحو ٥٨٦الف جنيه قيمه تنك مياه مقطره بمشتملاته مستعمل والمسترد من شركه سيد في ٢٠١٩ .

يتعين اتخاذ ما يلزم والعمل علي التصرف الاقتصادي للتنك حفاظا علي حقوق الشركة عزة الرامي

- ما زالت ملاحظاتنا قائمة بشأن عدم إجراء مطابقات شهرية لأرصدة مخازن الإنتاج غير التام ومخازن الإنتاج التام التصنيع لدى الغير وكذا عدم إجراء جرد مفاجئ دوري لمخزن الإنتاج التام وغير التام بمعرفة قطاع الرقابة الداخلية وفقاً لبرامج وترتيبات محددة طبقا لما ورد للمادة (٦٤) بشأن الجرد من الإجراءات التنظيمية من اللائحة المالية للشركة وكذا المادة (٣٣) من لائحة المخازن بالشركة وذلك لإظهار حسابات المخزون على حقيقتها وبدقة.

يتعين الالتزام بالمادة المشار إليها باللائحة والإفادة.

- ظهر رصيد مخزون (الخامات والمواد) بنحو ١٢٨,٧ مليون جنيه في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بزيادة نحو ٢٨ مليون جنيه عن الرصيد في ٢٠٢٢/٦/٣٠ والبالغ نحو ١٠٠,٧ مليون جنيه تبين بشأنه ما يلي:
  - استمرار الشركة في تكرار تخفيض مخزون الخامات والمواد بقيمة اصناف راكدة ومنتهية الصلاحية وتالفة بلغت قيمتها في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٢,٩ مليون دون اجراء دراسة لازمة لتحديد مدى الاستفادة منها الأمر الذي يشير إلى ضعف سياسات الشراء والتخزين بالشركة. .

يتعين سرعة العمل على الحد من خسائر المخزون المشار إليه وضرورة التصرف الاقتصادي في المخزون واستغلاله الاستغلال الأمثل بما يعود بالنفع علي الشركة.

- بلغ صافى رصيد حساب العملاء في ٢٠٢٢/١٢/٣١نحو ٨١ مليون جنيه مقابل نحو ٤٨مليون جنيه عن ٢٠٢٢/٦/٣٠ وبزيادة قدرها نحو ٣٣مليون وقد تبين بشأنها ما يلي :
  - لم يتم إجراء مطابقة مع كبار العملاء على أرصدتهم المدينة حتى نهاية الفحص كما لم يتم إرسال مصادقات على تلك الأرصدة طبقا لما ورد بمعايير المراجعة المصرية ومنها (ابن سينا – فارما اوفر سيز– المصرية لتجارة الأدوية).

يتعين اتخاذ اللازم وضرورة إجراء مطابقات وإرسال مصادقات على أرصدة العملاء مع الالتزام بالمعايير المشار إليها.

- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشأن تضمين حساب العملاء المدينة والمحالة إلي الشؤون القانونية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ صافي مبلغ نحو ٦,٥ مليون جنيه مديونيه باسم العميل شركه الرواد ميديكال بعد سداد نحو ٠,٧١مليون جنيه فقط وتم ارتداد باقي الشيكات لعدم كفايه الرصيد ومكون لها مخصص اضمحلال عملاء محال للشئون القانونية بنسبة ٥٠٪ بنحو ٣,٦ مليون جنيه وذلك نتيجة :-
  - تساهل اداره الشركة في حفظ حقوقها نتيجة التعاقد مع العميل المذكور بدون الحصول علي الضمانات الكافية،وكذا تساهلها أيضا في تنفيذ بنود العقد مع العميل المؤرخ في ٢٠٢٠/٣/١ . وقد قامت الشركة باتخاذ الإجراءات القانونية تجاه العميل وصدر أحكام نهائية غيابيا بالحبس للعميل وغرامه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الحكم المشار إليه وجدير بالذكر تم إسناد كافة المستندات وصور الإحكام لشركة ترستي بتاريخ ٢٠٢٣/١/٢٩ استنادا إلي العقد المبرم بينهما في ٢٠٢٢/٢/١ وذلك لتحصيل مستحقات الشركة من عملاءها والعمل على تنفيذ الأحكام ضد المحكوم عليهم علما بأن العقد سنة واحدة من تاريخ التوقيع علي العقد في ٢٠٢٢/٢/١ ولم كرر راجعه

نواف بتجديد العقد أو موافقة نهائية من شركة التحصيل بقبولها استمرارية التعاقد حيث تبين فقط التوقيع بالعلم والاستلام لأصل الخطاب والمستندات في ٢٠٢٢/١/٣٠.

يتعين العمل علي متابعه تنفيذ الحكم المشار إليه ضد العميل حفاظا علي أموال الشركة مع شركة التحصيل المذكورة وموافاتنا بصيغة التعاقد الجديد المبرم معها،وكذا مراعاة اتخاذ كافه الإجراءات التي تكفل الحفاظ علي حقوق الشركة في التعاقدات مع عملاء جدد.

- لم يتم إرسال مصادقات وإجراء مطابقات مع بعض الشركات على ارصدتهم المدينة والدائنة (العبوات الدوائية – الجمهورية للأدوية والمستلزمات الطبية).

وقد أسفرت المطابقات مع بعض الشركات عن وجود فروق كما يلي :

- نحو ٤٥٠ الف جنيه فروق مع شركة النيل للأدوية تتمثل فى (نحو ٢٥٠ الف جنيه قيمة تصنيع مستحضر هيكستول مضمضة مقيدة بالعربية وتسوي فى النيل ،٣٣٢,٣ الف جنيه قيمة فروق فواتير ٧،٨،٩ تصنيع لوجنوكايين تبحث بشركة النيل – ١٥ الف جنيه مصاريف تحليل مستحضر هيكستول مقيدة بالعربية وتسوي بالنيل) .
- نحو ٥٥ الف جنيه فروق مع شركة ممفيس .
- نحو ٧٠ الف جنيه مع شركة القاهرة للأدوية.

يتعين اتخاذ اللازم تجاه ما سبق وبحث وتسوية الفروق المشار اليها.

- قامت الشركة بتخفيض مخصص موردين أرصدة مدينة والخاصة بمكتب سنتر ودجات فارما بنحو ٧٢ ألف جنيه بالخطأ واعتباره مخصص انتفى الغرض منه وتحميل مصروفات سنوات سابقة بكامل قيمة المخصص البالغ نحو ٢٢٢ الف جنيه والسابق تكوينه للرصيد المدين للشركة بكامل القيمة والبالغة نحو ٢٢٢ ألف جنيه.

يتعين اتخاذ اللازم وإجراء التسويات اللازمة ومراعاة اثر ذلك على الحسابات المختصة.

- بلغ صافي رصيد الموردين في ٢٠٢٢/١٢/٣١ المدين بنحو ٣٣,٥ مليون جنيه والرصيد الدائن بنحو ٣٣,٨ مليون جنيه بعضها متوقف منذ فترة طويلة يرجع بعضها ال اكثر من ١٠ اعوام ومازالت ملاحظاتنا قائمة بشأن ما يلى:-

- رصيد مدين بنحو ١٠٧ ألف جنيه فارما للكاوتشوك تمثل غرامات وأرضيات علي رسالة اكتونيد رقم ٤٠٧٤٦ في ٢٠١٢/٦ والتي تم توريدها عن طريق شركة الجمهورية وبتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠ تم إضافة المبلغ للرصيد المدين لشركة فارما دون موافاتنا بالمستندات والمطابقات التي تؤيد ذلك وقد تم موافاتنا من القطاع القانوني في ٢٠٢٢/١١/٢٣ بأن شركة الجمهورية قامت برفع دعوي طعن قضائية ومازالت متداولة أمام محكمة النقض ولم يحدد جلسه لها حتى الان، ولم تواف الشركه من شركة الجمهورية بأيه مستندات بالرغم من قيام الشركه بمخاطبه شركه الجمهوريه في ٢٠٢٢/١١/٢٣ للافاده .عرفة الراهن

يتعين اتخاذ اللازم نحو ما سبق للحد من اظهار حساب الموردين مدين (شاذ) مع ضرورة الاستمرار لمتابعة الاجراءات القانونية لما سبق.

- تم تحميل حـ / الموردين (مدين) بمبلغ اجمالي ٩٠٥,٥ الف جنيه للهيئة العامة للتنمية الصناعية وتتمثل في (مبلغ ٢٢٠ الف جنيه عبارة عن غرامة مخالفة اجراءات مباني وتوفيق أوضاع مسددة بايصال رقم ٦١٦١٥ بتاريخ ٢٠٢١/٩/٢٩ ، مبلغ ٦٨٥,٥ الف جنيه قيمة رسوم تعديل رخصة تشغيل وتوفيق أوضاع وتجديد سجل صناعي مسددة بايصال رقم ٧٥٤٣٥ بتاريخ ٢٠٢٢/٢/١١) كان يتعين تحميلها لحساب المصروفات.

يتعين اتخاذ ما يلزم من تسويات .

- قامت الشركة بتدعيم مخصصات بخلاف الإهلاك (مخصص مطالبات ومنازعات) بمبلغ نحو٥,٤مليون جنيه بدون موافاتنا بدراسة مؤيدة لذلك بالمخالفه لمعيار المحاسبه المصري رقم (٣٠) بشأن القوائم الماليه الدوريه .

يتعين موافاتنا بدراسة للمخصص والالتزام بالمعايير المشار إليها .

- تبين من فحص بدلات حضور وانتقالات والرواتب المقطوعة والمكافآت لأعضاء مجلس الإدارة ما يلي :-

- مازالت ملاحظاتنا قائمه بشان صرف بدلات حضور مجلس إدارة ولجنة مراجعة ومكافأت توزيع ارباح ورواتب فى ٢٠٢٢/١٢/٣١ للسادة ممثلي المساهمين عدد (٢) من الممثلين (الشركة القابضة) غير تنفيذيين بنحو ٦١٥,٥ ألف جنيه بالمخالفة للمادة الأولي من القانون من رقم (٨٥) لسنة ١٩٨٣ بشأن مكافآت ومرتبات ممثلي الحكومة والأشخاص الاعتبارية العامة والبنوك وغيرها من شركات القطاع العام في البنوك المشتركة وشركات الاستثمار وغيرها من الشركات والهيئات ،والتي تقضي (بأنه تؤول إلي الدوله أو الأشخاص الاعتبارية العامة جميع المبالغ ايا كانت طبيعتها أو تسميتها أو الصورة التي تؤدي بها بما في ذلك مقابل المزايا العينية التي تستحق لممثلي هذه الجهات مقابل تمثيلها بأية صورة في مجالس إدارة البنوك المشتركة وشركات الاستثمار ويستثني من ذلك المبالغ التي تصرف مقابل قيام الممثل بأعمال رئيس مجلس الإدارة التنفيذي أو عضو مجلس الإدارة المنتدب)

يتعين الالتزام بالقانون المشار إليه واتخاذ اللازم والإفادة .

- ظهر بند رواتب مقطوعة وبدلات حضور وانتقالات مجلس الإدارة بقائمة الدخل بمبلغ ٥٥٢,٥ الف بالخطأ بينما صحته طبقا للمستندات الواردة لنا من الشؤون الإدارية والتكاليف بمبلغ ٧٢٢,٥ الف بفرق قدره ١٧٠ الف جنيه .

يتعين اتخاذ اللازم في هذا الشأن وإجراء التسويات اللازمة. (مرفق)

- مازالت ملاحظاتنا قائمة بشان ضرورة عرض بدلات أعضاء لجنة المراجعة المنبثقة من مجلس الإدارة والتي تضم عدد ٣ أعضاء من مجلس الإدارة غير التنفيذيين وغير المستقلين علي الجمعية العامة وموافقتها وتحديدها لتلك البدلات طبقا للمادة ٢١٦ من لائحة القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وكذا القوانين السارية في هذا الشأن والخاصة بما يتقاضاه أعضاء مجلس الإدارة في اي صورة وايا كانت طبيعتها او تسميتها او الصورة التى تؤدى بها حيث بلغت في ٢٠٢٢/١٢/٣١ بدلات اعضاء مجلس الإدارة عن لجنة المراجعة مبلغ ٢٨,٥ الف جنيه علما بانه جاء برد الشركة ان قواعد الحوكمة تقضي بان يقوم مجلس الإدارة بتحديد المقابل المادى لاعضاءها ورئيسها وهو ما لا ينفي ضرورة العرض علي الجمعية العامة للتحديد والموافقة علي جميع ما يتقاضاه اعضاء مجلس الادارة وليس لحضورهم مجلس الإدارة فقط طبقا للقوانين المشار اليها.

يتعين اتخاذ اللازم تجاه ما سبق والالتزام بالقانون المشار اليه وضرورة العرض علي الجمعية العامة للشركة لتحديد بدلات اللجنة المنبثقة من مجلس الإدارة .

ملاحظات أخرى:

- عدم الالتزام بالفقرة رقم ٢٠ من معيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية عند إعداد قائمة الدخل والتدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ .

يتعين الالتزام بأحكام المعيار المشار إليه مستقبلا

- بلغ نصيب السهم في الأرباح من واقع قائمة الدخل عن الفترة المالية الدورية المنتهية في ٢٠٢٢/١٢/٣١ نحو ٧,٧٦ جنيه لكل سهم وقد تبين أن الإيضاحات المتممة للقوائم المالية الدورية لم تتضمن الإفصاح عن بسط ومقام معادلة حساب نصيب السهم في الأرباح بالمخالفة للفقرة رقم (٧٠) من معيار المحاسبة المصري رقم (٢٢) نصيب السهم في الأرباح المشار إليه .

يتعين تطبيق أحكام معايير المحاسبة المصرية المشار إليها. عزة الرافعي

مدير عام

نائب مدير الإدارة

عزة الرافعي حسنين

(محاسبة / عزة الرافعي حسنين)

وكيل الوزارة

نائب أول مدير الإدارة

سامر شوقي

(محاسب / سامر شوقي مينا)

وكيل وزارة

القائم بأعمال مدير الإدارة

(محاسب / اشرف محمد عبدالفتاح)

تحريراً في ٢٠٢٣/٢/٧